

جاحظ لبنان السني الذي يدير اللعبة من خلف الحريري

فؤاد السنيورة

مقاوم شرش لخط «المقاومة»



صلاح تقى الدين
كاتب لبناني

● بعض اللبنانيين يرى في السنيورة مثال رجل الدولة الحريص على المال العام إلى حد اتهامه بـ"البخل". في ● أحدث مواقفه السياسية يبدو كتشهير باحتمال عودة الرئيس الحريري إلى رئاسة الحكومة عقب مقتل الذريع الذي يسجله رئيس الحكومة الحالي حسان دياب.

الحكومات السابقين" الذي يضمه إلى الرؤساء نجيب ميقاتي، تمام سلام وسعد الحريري بعد تولي حسان دياب رئاسة حكومة لا تحظى سوى بدعم وغطاء من الحزب والتيار الوطني الحر. وضع انتخاب الرئيس سليمان أعيدي تكليف السنيورة تشكيل أولى حكومات العهد الجديد وذلك وفقاً لما نص عليه اتفاق الدوحة، أشرفت خلالها على الانتخابات النيابية، لكنها استمرت في تصريف الأعمال فترة خمسة أشهر بسبب الخلافات العديدة التي نشبت حول اسم الشخصية لتولي رئاسة الحكومة الجديدة المنتهية عن نتائج الانتخابات.

وفي أحدث مواقفه السياسية ما أعلنه في حديث صحفي عن احتمال عودة الرئيس الحريري إلى رئاسة الحكومة عقب الفصل الذي يسجله رئيس الحكومة الحالي دياب، "أنا أعتقد أنه ودون أدنى شك أن الرئيس سعد الحريري يمثل شريحة كبيرة وواسعة من المواطنين اللبنانيين، وليس من فئة واحدة بل من كل الفئات اللبنانية ولكن عودة الرئيس الحريري أو أي شخص آخر من الأشخاص الذين يتمتعون بالمواسفات الوطنية والقيادية الذين يمكن أن يصار إلى تكليفهم من قبل المجلس النيابي لتكليف الحكومة العديدة، وفي مقدمهم حتماً الرئيس سعد الحريري محفوفة بالمخاطر فأننا أميل إلى الاعتقاد بأن عمل أي رئيس حكومة جديد محكوم بالفشل إذ لم يحصل ويسبق التكليف تغيير أساسي في المقاربات وفي المنهج وفي الأساليب التي يعتمدها فخامة الرئيس وذلك يعني أنه تقضي العودة إلى احترام اتفاق الطائف والعمل على استكمال تطبيقه، واحترام الدستور، واحترام مصلحة الدولة اللبنانية، واحترام الشرعيات الوطنية والعربية والدولية، واحترام استقلالية القضاء".

وأضاف السنيورة "لقد أصبحت هذه الحكومة وأداؤها الآن يمثلان نموذجاً للإنكار واللامبالاة وعدم المبادرة إلى القيام بما يؤدي إلى البدء باستعادة الثقة التي انهارت كلياً بين المواطنين اللبنانيين والحكومة اللبنانية والعهد الذي يمثلته فخامة الرئيس والدولة اللبنانية وكذلك للثقة في الطبقة السياسية بأكملها والمؤسف أن هذا الإنهيار في الثقة امتد ليصبح فقداناً للثقة من قبل المجتمعين العربي والدولي بهم وما نراه اليوم هو مظهر من مظاهر هذا الانهيار الكبير بالثقة ما بين الفئات وهذه المجموعات".

بكل تأكيد لن تقع تصريحات السنيورة برداً وسلاماً على قلب "حزب الله" وأمينه العام نصرالله الذي هو الداعم الرئيس والأساس لحكومة دياب، لكن هل يكون الوضع المزري الذي وصل إليه شعب لبنان، والإنحدار المتسارع لمؤسسات الدولة التي أمسك "حزب الله" بكل مفاصلها، سبباً كافياً للحزب لمراجعة مواقفه وتقويمه الواقعي لحالة البلد فيسارع إلى التخفيف من غليانه وملاقاة معارضيه في نصف الطريق لإنقاذ ما يمكن إنقاذه؟

«حزب الله» لم يستسغ الرئيس

السنيورة يوماً، وهو كان من أشد منتقديه ومعارضيه، سواء كان في السلطة أم يمارس عمله في مجلس النواب ككاتب منتخب عن صيدا، ولا زال لغاية اليوم «يكره» حتى حراكه ضمن ما يسمّى نادي «رؤساء الحكومات السابقين»

وهي طوال فترة الفراغ في سدة الرئاسة، انتهت مع انتخاب قائد الجيش اللبناني العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية.

عودة الحريري

أحداث دامية شهدتها لبنان، لا ينساها أحد، حين شن "حزب الله" غزوة شهيرة في 7 أيار 2008 على بيروت ثم أعقبها بمحاولة بعد يومين لاجتياح الجبل بعات بالفشل نتيجة تصدي أنباء الطائفة الدرزية لعناصر الحزب وتكبيدهم خسائر بالأرواح، سارعت بعدها الدول الصديقة إلى دعوة مختلف الفرقاء السياسيين اللبنانيين إلى اجتماع استضافته العاصمة القطرية الدوحة أنتج اتفاقاً عرف باسم اتفاق الدوحة نتج عنه انتخاب قائد الجيش العماد ميشال سليمان رئيساً للجمهورية وإنهاء مفاعيل "غزوة اليوم المجيد" كما أسماها نصرالله.

لم يستسغ "حزب الله" يوماً الرئيس السنيورة وهو كان من أشد منتقديه ومعارضيه أكان في السلطة أم يمارس عمله في مجلس النواب ككاتب منتخب عن صيدا ولا زال لغاية اليوم "يكره" حتى حراكه ضمن ما يسمّى نادي «رؤساء

توقيع اتفاق مع الأمم المتحدة لإنشاء محكمة دولية خاصة للنظر في قضية استشهاد الرئيس الحريري. وقد اتهم فريق تحالف 8 آذار المؤيد لسوريا الحكومة بأنها "غير دستورية" في حين أن الغالبية البرلمانية التي يشكلها فريق 14 آذار اعتبرت أن هذا الاتهام باطل طالما أنها تتمتع بالثقة التي منحها إيها المجلس النيابي.

لكن القوى المعارضة للحكومة نفذت اعتباراً من مطلع ديسمبر 2006 اعتصامات في مختلف أرجاء العاصمة و"احتلت" الوسط التجاري المعروف باسم "منطقة سوليدير" وأمنعت في تطعيم واجهات المحلات التجارية في رسالة "انتقام" من "الحريرية" ووصلت المظاهرات إلى حد "محاصرة" السراي الحكومي حيث اضطر السنيورة للإقامة فيه مع عدد من الوزراء في وقت ضربت فيه القوى الأمنية الشرعية طوقاً حول السراي لمنع "المتظاهرين" من اقتحامه. ومع نهاية الولاية الممددة للرئيس إميل لحود وعدم انتخاب خلف له تسلمت حكومة السنيورة مجموعة مهام رئيس الجمهورية في 24 نوفمبر 2007 وفقاً للدستور الذي ينص على تولي مجلس الوزراء مجتمعاً مهام رئيس الجمهورية في حالة فراغ المنصب إلى حين انتخاب رئيس جديد. وقد استمرت مدة تسلم الحكومة لأعمال الرئاسة ستة أشهر

بين الرجلين، وكان عليهما التعايش معاً لتسيير شؤون الدولة خصوصاً وأن الزلزال الذي أصاب لبنان باقتياله الحريري كان مدمراً، ولحد الذي يعتبر من بقايا نظام الوصاية لم يشأ الاعتراف بنتيجة الانتخابات النيابية التي أفرزت فريقاً سياسياً مناهضاً لسوريا التي أمسك نظامها في دمشق بكل مفاصل الحياة السياسية في لبنان منذ العام 1990 فكانت مهمة السنيورة شاقة بكل ما ضربه بها لكن وزير الشؤون الاجتماعية آنذاك أيوب حميد ووزير البيئة في تلك الحكومة أكرم شهاب حالاً دون وصول حبيقة إلى السنيورة، وتلك الحادثة كانت رسالة سورية واضحة المعالم موجهة ضد الحريري من خلال السنيورة.

حكومة المقاومة السياسية

"حزب الله" الذي يعترف أمينه العام السيد حسن نصرالله بأنه "جندي في ولاية الفقيه" وينفذ أوامر إيران، تحدى في خطوة "لم يكن يعلم نتائجها" كما قال هو نفسه، العدو الصهيوني وقام بعملية لاسر جنود إسرائيليين بغية التفاوض على تحرير الأسرى اللبنانيين وفي مقدمهم الأسير سمير القنطار وغيرهم من المعتقلات الإسرائيلية. لكن رد الفعل الإسرائيلي على هذه العملية كان حرباً دمرة شنتها الدولة العبرية على لبنان طيلة 33 يوماً ألحقت بالبنية التحتية والممتلكات أضراراً فادحة وجسيمة ناهيك عن أكثر من ألفي قتيل.

خلال تلك الحرب، مارس السنيورة كل ما يملكه من خبرة وأجرى اتصالات بجهات عديدة في محاولات مكثفة لإنهاء الحرب وتجنيد لبنان المرزوق من الأضرار الفادحة حتى أن رئيس مجلس النواب نبيه بري أطلق على السنيورة وحكومته لقب "حكومة المقاومة السياسية" في لحض واضح لتهامات حزب الله للسنيورة وحكومته بأنها ترغب في إنهاء "المقاومة" وتعمل من "تحت الطاولة" على تحقيق ذلك من خلال العدوان الإسرائيلي.

ومع تصاعد اتهامات محور "المانعة والمقاومة" للسنيورة وانضمام التيار الوطني الحر إلى هذا المحور عقب توقيع اتفاق "مار مخايل" بين عون ونصرالله، أصيبت حكومة السنيورة بـ"عورة" تمثلت بتقديم الوزراء الشيعة فيها

استقالتهم احتجاجاً على موافقة الحكومة على

الحكومة التي شكلها الرئيس الشهيد رفيق الحريري في العام 1995، رفض الموافقة على منح وزارة الطاقة التي كانت قد أسندت بدعم سوري إلى الوزير الراحل ابلي حبيقة بعد استبعاد الوزير جورج فرام، مبلغاً مالياً كبيراً للبدء بمشروع "إصلاح كهربائي" فما كان من الوزير حبيقة إلا أن تناول منفضة سجائر موضوعة على طاولة مجلس الوزراء وتهمج على السنيورة محاولاً ضربه بها لكن وزير الشؤون الاجتماعية آنذاك أيوب حميد ووزير البيئة في تلك الحكومة أكرم شهاب حالاً دون وصول حبيقة إلى السنيورة، وتلك الحادثة كانت رسالة سورية واضحة المعالم موجهة ضد الحريري من خلال السنيورة.

لكن السنيورة تعرّض لأقسى من الاغتيال الذي أصاب الحريري، فهو صار ضحية اغتيال سياسي من نوع آخر وعلى يد الفريق نفسه لكن باسماء مختلفة، حيث عمل فريق التيار الوطني الحر أثناء رئاسة العماد ميشال عون له على وضع كتاب باسم "الإبراء المستحيل" يحمل فيه السنيورة مسؤولية اختفاء 11 مليار دولار من أموال المساعدات التي تلقاها لبنان من الدول العربية الصديقة عقب حرب تموز 2006 التي شنتها إسرائيل ضد "حزب الله"، وأصبح هذا الكتاب بمثابة "لمبص عثمان" يحلو لرئيس التيار الحالي النائب جبران باسيل استعماله كورقة ابتزاز ضد السنيورة وما مثله من امتداد للحريرية السياسية رغم أن السنيورة مثل أمام القضاء المالي مرات عديدة فند خلالها بالأرقام والمستندات كيفية صرف أموال المساعدات وعدم صحة مزاعم التيار الوطني الحر.

ويعتبر السنيورة من أبرز خبراء السياسة المالية في لبنان كما أن توليه وزارة المالية كان لها الفضل في بقاء لبنان بعيداً عن مشاكل الأزمة الاقتصادية العالمية وبقائه جاذباً للاستثمارات رغم تصنيفه بـ"عورة" وتوتر ونزاع" استناداً إلى العديد من المؤشرات المالية والاقتصادية العالمية، علماً أن السنيورة هو من اقترح وأشراف على تنفيذ برنامج الضريبة على القيمة المضافة "TVA" الذي ساهم في دعم وتقوية المالية العامة في لبنان.

التعايش المستحيل

ويعد اغتيال الرئيس الحريري واستقالة حكومة الرئيس الراحل عمر كرامي، شكّل الرئيس نجيب ميقاتي حكومة "انتقالية" كانت مهمتها الإشراف على إجراء انتخابات نيابية "نزهاء ومستقلة" جاءت نتيجتها فوزاً كاسحاً لفريق 14 آذار حصل من خلاله على الأغلبية في مجلس النواب، فاستقلت حكومة ميقاتي كما ينص الدستور اللبناني وتمت تسمية السنيورة لتشكيل حكومة جديدة، فشكّل أولى حكوماته في 19 يوليو 2005 واستمرت في السلطة حتى 11 يوليو 2008. كثرة هي المناكفات التي وقعت بين لحود والسنيورة، لأن الود كان مقفوداً

